رؤية إستراتيجية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب .

عفاف عبدالله علي البعداني

الملخص : يهدف البحث إلي تقديم رؤية استراتيجيه لتطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب ، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليل ، كما استخدم أسلوب **sowt** لتحليل العوامل البيئة الداخلية والعوامل البيئية الخارجية المؤثرة علي تطبيق الإدارة الإلكترونية وفي وضوء تحليل الأدب النظري للبحث من دراسات وأبحاث ورسائل علمية ودوريات ، ومؤشرات جوانب القوه ، والضعف ، ومؤشرات ،الفرص ،والتهديدات ، وقد خلصت الباحثة لوضع رؤية استراتيجيه مكونه من رؤية ، ورسالة، وغايات وأهداف ، وخطط تنفيذيه وخلصت لعدد من التوصيات والمقترحات لعل من أهم التوصيات ضرورة توجه مؤسسات التعليم العالي ومنها جامعة إب إلى تخفيف الاعتماد على الدعم المالي والحكومي، والاعتماد على المصادر الخارجية في أداء بعض خدماتها المساندة ، بمعنى أخر تفعيل شراكات الجامعة مع القطاعات الخاصة الداعمة .

الكلمات المفتاحية: رؤية إستراتيجيه ، الإدارة الإلكترونية ، جوانب القوه ، الضعف ، الفرص ، التهديدات ، الرؤية ، الرسالة ، الغايات ، الأهداف .

المقدمة (introduction) :

يعد تطبيق الإدارة الإلكترونية فرصة متميزة للارتقاء بالأداء في الجامعة ، حيث تعتبر وسيلة لرفع كفاءة الإدارات الجامعية ، وتحسين وتطوير أداءها وتخفيف الأعباء الإدارية عنها ، ويشير النمر وآخرون (2006م) ، إلي انه ليس من الممكن دراسة الإدارة في العصر الحالي والتغافل عن التأثيرات الكبيرة للإدارة الإلكترونية التي أدت إلي المزيد من المرونة والتمكين الإداري ، وتغيير أساليب وإجراءات العمل والتنظيم ، فقد أصبح من الضروري على المؤسسات التعليمية المختلفة بما فيها الجامعات الاستفادة من مزايا الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المتعددة كضرورة ملحة فرضتها متغيرات العصر ومتطلباته المعرفية والتكنولوجية ، لاسيما وأن الجامعات تؤدي دوراً مهماً في تحقيق التقدم والرقي بالمجتمعات من خلال تزويدها بالكوادر المؤهلة في مختلف المجالات والتخصصات التي تحتاجها المجتمعات لتحقيق التنمية الشاملة (الهوش ، 2006،27).

وتجدر الإشارة إلى إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال التعليم الجامعي قد حقق نجاحاً ملحوظاً في العديد من مؤسسات التعليم الجامعي في المجتمعات الإقليمية والدولية الأخرى ، إلا أن الأمر مختلف في التعليم الجامعي في الجامعات اليمنية وجامعة إب علي وجهة الخصوص ، فنظراً للظروف السياسية ، والأمنية والمجتمعية ، والأزمة الاقتصادية التي تمر بها اليمن اليوم ، وانعكاسات هذا الوضع الاقتصادي المتردي علي

جامعة إب ، بالإضافة للتغيرات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، فهي تعاني الكثير من المشاكل والمعوقات التي تقف حائلاً أمام تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعة ، وعلي الرغم من كل الفرص والمزايا التي تقدمها الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المختلفة في العمل الإداري الجامعي إلا ان واقع الحال والدراسات والأبحاث والأدبيات في هذا المجال تكشف عن المستوى المتدني للاستفادة من تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجامعات اليمنية ومنها جامعة إب ، كدراسة : عباس (2002م) ، والريوي (2007م) ، والسماوى (2011م) ،

وذلك نتيجة لعدد من المعوقات والمشكلات ولعل من أهمها كما جاءت في دراسة (البعداني،2015م) ،غياب الرؤية الإستراتيجية والرسالة الواضحة التي تنطلق منها الجامعة للتحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية. فالتخطيط الاستراتيجي في الجامعات يعد من أهم العوامل التي تسهم في تطبيق الإدارة الإلكترونية وذلك لما يوفره من معرفه لجوانب القوة والضعف في البيئة الداخلية ، ومن معرفه الفرص والتهديدات للبيئة الخارجية ، والتي تقدم صوره واضحة لطبيعة الأسواق ،وخصائص المنافسين ، ورغبات العملاء وتطلعاتهم المستقبلية وهو عمق الإدارة الإلكترونية والذي لايمكن الوصول إليه إلا من خلال تقنيه التخطيط الاستراتيجي

مشكلة البحث:

تشير العديد من الدراسات والبحوث ومؤشرات التعليم والتقارير والمؤتمرات إلي وجود العديد من العوامل المؤثره علي تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات اليمنية ومنها جامعة إب ، وبالتالي إتباع الأساليب التقليدية ، التي نتج عنها مشكلات عديدة وقصور في الأداء مما أدي إلي ضعف أداء الجامعة للرسالة العلمية المناطة بها ، وضعف آليات منظومة العمل الإداري والفني ، وعلي الرغم من الجهود المتواضعة التي تبذلها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتطوير أعمالها وتحديث أساليبها ، والجهود المبذولة من قبل مركز نظم المعلومات بعمادة شؤون الطلاب في جامعة إب ، للاستفادة من بعض تطبيقات الإدارة الإلكترونية في مجال عملها الإداري ، إلا ان النتائج ليست بالصورة المرضية و جامعة إب مازالت بحاجة ماسة للأخذ بتطبيقات الإدارة الإلكترونية في جميع أقسامها ، وكلياتها ، وإداراتها، بما يعزز من رفع مستوى الأداء في جميع كلياتها ووحداتها الإدارية المختلفة ، ويسهم في تطوير المخرجات التعليمة والتي تشارك وبشكل فاعل في عملية التنمية في البلاد ، حيث كشفت دراسة خشافة (2006م) ، و دراسة البعداني (2013م) ، عن الواقع المتدني لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل الإداري في الجامعات اليمنية ، ووضحت دراسة (البعداني ، 2015) عن وجود معوقات تقف إمام تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب ولعل من أهمها التمسك بالأساليب التقليدية مما ترتب عليه افتقار الجامعة إ لي مقومات وضع الرؤى المستقبلية الواضحة والدقيقه

للتطبيق، ومن خلال معايشة الباحثة لواقع الأداء الإداري في جامعة إب ، كونها تعمل في مجال العمل الإداري ، فقد لاحظت أن هناك رغبه من بعض القيادات الإدارية والأكاديمية والعاملين لتطبيق الإدارة الإلكترونية مع ما تواجه تلك الرغبه من ضبابية وتعثر في مسارها المستقبلي ، فقد حدا الباحثة لتسليط الضوء وكشف الغموض ، والمساهمة في رسم معالم المستقبل لتطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب ، وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة البحث في الإجابة علي السؤال الرئيس الأتي: **ما الرؤية ألاستراتيجيه لتطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب ، ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية :**

١- ما جوانب القوه والضعف التي تؤثره علي تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب؟

٢- ما الفرص والتهديدات التي تؤثره علي تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب؟

أهمية البحث :

يتناول موضوع الإدارة الإلكترونية بجميع جوانبها ، وتطوراتها في التعليم الجامعي ، و تتبع أهمية البحث من تأكيده علي تطويع الإدارة الإلكترونية بما يخدم العملية الإدارية في جامعة اب ، ومن ثم فأن بحث من هذا النوع سيمكننا من تقديم رؤيه استراتيجيه لتطبيق الإدارة الإلكترونية وإمكانية الاستفادة منها في تطوير الخدمات المقدمة ، والحصول علي ميزة تنافسية وهذا يقودنا إلي قدرة الجامعات والكليات على تطوير خدماتها باستخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية ، ويأتي هذا البحث دعماً للتوجهات الحديثة نحو تخطيط وتطوير استراتيجيات الأداء الإداري في ضوء الإدارة الإلكترونية ، واستجابة لنتائج البحوث وتوصيات المؤتمرات بشأن الاهتمام بتعزيز وتوظيف الإدارة الإلكترونية في العمل الإداري لجامعة إب ، ويكتسب البحث أهميته التطبيقية أيضاً في أنه:-

١- قد يساعد هذا البحث في تقديم رؤية إستراتيجيه لقيادات جامعة إب للتوجه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب .

٢- يعد هذا البحث محاوله علمية متواضعة في مجال الدراسات المستقبلية التي ربما تسهم في تحسين وتطوير العمل الإداري في جامعة إب.

٣- قد يسلط الضوء علي أهمية نشر ثقافة الإدارة الإلكترونية في جامعة إب.

أهداف البحث:

يتحدد الهدف الرئيس في البحث بتقديم **رؤية استراتيجيه لتطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب،** ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:-

١- ما جوانب القوه والضعف التي تؤثره علي تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب؟

٢- ما الفرص والتهديدات التي تؤثره علي تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب؟

حدود البحث:

تحدد البحث الحالي بما يأتي:

١- **الحدود الموضوعية العلمية :** تقديم رؤية استراتيجيه لتطبيق الإدارة الإلكترونية .

٢- **الحدود المكانية :** جامعة إب .

٣- **الحدود الزمانية :** تم تطبيق البحث الحالي في العام الجامعي٢٠١٧/٢٠١٨م.

مصطلحات البحث:

١-الإستراتيجية (strategy):-

يعرفها **الحسني** (2000) بأنها :-خطط وأنشطه المنظمة التي يتم وضعها بطريقه تضمن تحقيق درجة من التطابق بين رسالة المنظمة وأهدافها ، وبين هذه الرسالة والبيئة التي تعمل فيها بصورة فعاله وذات كفاءة عالية،(الحسيني ، 2000، 13).

- وتعرف الباحثة الإستراتيجية إجرائياً في البحث الحالي بأنها :-

عبارة عن رؤية وأهداف وخطط وأنشطه تتعلق بتحقيق التوازن بين موارد الجامعة الداخلية وظروف البيئة الخارجية المحيطة بالجامعة بما يحقق للجامعة أهدافها وجوده مخرجاتها .

٢- الإدارة الإلكترونية (Electronic Managlement):

- تعريف ؛ السالمي والسليطي،(2008م):-

"هي الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية تم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقاً"،(السالمي والسليطي، 2008م ،3).

- وتعرف الباحثة الإدارة الإلكترونية إجرائياً في البحث الحالي بأنها :-

" العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للحواسيب المرتبطة بشبكات الإنترنت المختلفة ، من اجل تحقيق أهداف ووظائف جامعة إب ، والذي يمكن من خلالها الإدارة بدون ورق أو زمان محدد أو متطلبات جامدة "

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات والبحوث التي تناولت الإدارة الإلكترونية مما جعلها تمهد الطريق للبحث الحالي و تمثل المنطلق الفكري والمنهجي له، سواءً أكان ذلك من خلال أهدافها وأدبياتها وإجراءاتها المنهجية أو من خلال

النتائج التي توصلت إليها، وسوف يتم تناول تلك الدراسات في ثلاثة محاور المحور الأول الدراسات المحلية والمحور الثاني الدراسات العربية والمحور الثالث الدراسات الأجنبية ومن هذه الدراسات ما يأتي:

١- دراسة ؛ خشافه (2006م):

هدفت الدراسة الي التعرف علي احتياجات الجامعات اليمنية لخدمات الحاسوب في تطوير العمل الإداري والأكاديمي من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية ، من خلال حوسبة مهامهم الإدارية والأكاديمية في مجالات ،(التخطيط، التنظيم، التوجيه والأشراف ،التقويم)، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدمت الإستبانه كأداة لجمع البيانات وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة لعدد من النتائج لعل أهمها: النقص الواضح في استغلال أجهزة الحاسوب ، من قبل عمداء الكليات ورؤساء الأقسام ،الأكاديمية نظراً لعدم توفره ، بالدرجة الأولي ، وعدم وجود وقت كافي لدراسته، والنقص في الحصول على الدورات التدريبية ، رغبه عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية في توفير الحاسبات في مكاتبهم أي رغبتهم في إحلال العمل الإداري والأكاديمي بنظام مؤتمت وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في تشخيص البيئة الداخلية والخارجية لجامعة إب ومدى توافر البنية التحتية اللازمة للتطبيقات لادخال التطبيقات الالكترونية الحديثة للعمل الجامعي.

٢- دراسة ؛ السماوي (2011م):

هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة تعز من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية ، وتم أتباع المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الإستبانه كأداة لجمع البيانات ، وبعد تحليل البيانات أظهرت الدراسة وجود معوقات إدارية أبرزها: غياب الرؤية الإستراتيجية والرسالة الواضحة التي تنطلق منها الجامعة للتحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية، و غياب برامج التوعية الإعلامية التي تهدف إلى توعية العاملين في الجامعة بأهمية الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المختلفة في العمل الجامعي ، و ضعف التنسيق بين الأجهزة والوحدات الإدارية مما يؤدي إلى عدم الوضوح والشفافية أثناء عملية التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية. ، وكذلك وجود معوقات بشرية أبرزها: تدني مستوى إلمام العاملين في الجامعة بثقافة الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها ، و تدني مستوى الوعي لدى العاملين في الجامعة بأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية ، و النقص في عدد المبرمجين والفنيين في مجال الإدارة الإلكترونية ، وأيضا وجود معوقات تقنية أبرزها: ضعف نظم وبرامج حماية البيانات والمعلومات الإلكترونية وسهولة اختراقها والوصول إليها ، والخوف من فقدان البيانات والمعلومات المخزنة في الأجهزة نتيجة الأعطال التي تؤدي إلى فقدان الثقة بهذه الأجهزة ، بالإضافة إلى وجود معوقات مالية أبرزها: عجز موازنة الجامعة عن إدخال تطبيقات الإدارة الإلكترونية في جميع وحدات الجامعة وإداراتها، والتكلفة المالية العالية الخاصة بشراء وصيانة الأنظمة والبرامج الإلكترونية ، و قصور نظام

الحوافز المادية وعدم تحقيقه لرضا وطموح العاملين في مشروع الإدارة الإلكترونية وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في تشخيص البيئة الداخلية والخارجية لجامعة إب حيث أعطت صورة واقعيه عن أهم المعوقات والتحديات والمشكلات التي تقف حائل أمام تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات اليمنية ومنها جامعة إب .

دراسة ؛ البعداني ،(2013م):

هدفت الدراسة الي التعرف على الدور الذي تقوم به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير وتحسين الأداء الإداري في الجامعات اليمنية ، ومعرفة واقعها والتحديات التي تواجهه تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة الجامعية ، وتقديم تصور مقترح لتطوير وتحسين الأداء الإداري في الجامعات اليمنية في ضوء تكنولوجيا المعلومات ولاتصالات ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي النوعي حيث اعتمد على أسلوب البحث المكتبي التحليلي ، وبعد تحليل البيانات أظهرت الدراسة عدة نتائج منها : الواقع المتدني لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة الجامعية وضعف استغلالها الاستغلال الأمثل بسب قلة الكوادر الإدارية المؤهلة والمدربة على تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة ، وقله الدورات التدريبية التي تؤهل الموظفين علي استخدام التكنولوجيا الحديثة ، والدور الكبير الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير الأداء الإداري ، فهي تسهم في استثمار الوقت والجهد والتكلفة وتحسن الجود وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في تشخيص البيئة الداخلية والخارجية لجامعة إب من خلال تشخيصها وبشكل واضح وجلي واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجامعات اليمنية ، وأهم التحديات التي تواجه الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جامعة إب ، بالإضافة إلي معرفه أهمية الدور الكبير الذي تلعبه الإدارة الإلكترونية في العمل الإداري الجامعي .

٣- دراسة ؛ اسكندر(2014م):

هدفت الدراسة إلى التعرف علي متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات اليمنية ، وشملت عينة البحث عدد من القيادات الإدارية والأكاديمية في الجامعات ، وتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليل ، واستخدمت الإستبانه كأداة لجمع البيانات ، وبعد تحليل البيانات أظهرت الدراسة عدة نتائج منها: ضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلومات في الجامعات اليمنية ، والأمية الإلكترونية لدى معظم القيادات الإدارية والأكاديمية في الجامعات اليمنية وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في تشخيص البيئة الداخلية والخارجية لجامعة إب من خلال تشخيصها وبشكل واضح وجلي لواقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب واهم المتطلبات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية وهذا لخص ما تملكه الجامعة وما تفتقر إليه حالياً من إمكانات بشرية، ومادية، ومالية، وإدارياً ، وامنية ، وبيئية .

٤- دراسة البعداني ،(2015م) :

هدفت الدراسة الي معرفة معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية ، وتم أتباع المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الإستبانه كأداة لجمع البيانات ، وبعد تحليل البيانات أظهرت الدراسة وجود معوقات أهمها المعوقات الفنية منها ضعف البنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية ، انقطاع التيار الكهربائي، ومعوقات إدارية منها غياب الرؤية الإستراتيجية والرسالة الواضحة التي تنطلق منها الجامعة للتحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية، والمركزية المفرطه في الهياكل التنظيميه وأتباع الاساليب التقليدية في العمل الإداري ، غياب برامج التوعية الإعلامية التي تهدف إلى توعية العاملين في الجامعة بأهمية الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المختلفة في العمل الجامعي، ومعوقات بشرية أهمها: وجود كادر بشري غير مؤهل او مدرب في مجال الإدارة الإلكترونية ، ومعوقات مالية منها:ضعف المخصصات المالية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية وللدراسات والبحوث في مجال الإدارة الإلكترونية ، وللتدريب والتأهيل، ومحدودية شراكه الجامعة مع القطاع الخاص وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في تشخيص البيئة الداخلية والخارجية لجامعة إب حيث أعطت صورة واقعيه عن أهم المعوقات والتحديات والمشكلات التي تقف حائل أمام تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات اليمنية ومنها جامعة إب .

٥- دراسة ؛ غنيم (2006م) :

حيث هدفت الدراسة إلى معرفة دور الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري ومعوقات استخدامها في مدارس التعليم العام للبنين في المدينة المنورة من وجهة نظر القيادات الإدارية والمعلمين ، وتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدمت الإستبانه كأداة لجمع البيانات ، وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: أن الإدارة الإلكترونية تسهم في تطوير العمل الإداري بدرجة عالية ، كما توصلت إلى أن أكثر معوقات استخدام الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري هي المعوقات المادية ، وأن أقل المعوقات هي المعوقات البرمجية. وقد استفادا لبحث الحالي من هذه الدراسة فيما قدمته من ملامح للتحديات التي تواجه التعليم الجامعي ، والعوامل البيئية الداخلية ، وما يسهم به التخطيط الاستراتيجي من دور ايجابي في تحقيق تطبيق الإدارة الإلكترونية.

٦- دراسة ؛ الجهني،(2006 م):

هدفت الدراسة إلي استخدام التخطيط الاستراتيجي كمدخل لتطوير التعليم العالي في السعودية ، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي وتطرقت بشكل مفصل لأسلوب سوات (SWOT) باعتباره من الأساليب المهمة

والعملية في تحليل وتقويم منظمات التعليم العالي الداخلية والخارجية في السعودية ، وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة إتباع أسلوب سوات في تحليل البيئة الداخلية والخارجية ، وفرزها إلي جوانب قوه وضعف.

٧- دراسة ؛ البشري (2009 م) :

هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارات جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كما هدفت إلى معرفة ابرز الآليات المقترحة للتغلب على تلك المعوقات من وجهة نظر الإداريات والمعلومات ، وقد أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدمت الإستبانه كأداة لجمع البيانات ، وبعد تحليل البيانات أظهرت الدراسة وجود معوقات إدارية تقف أمام تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة أم القرى أبرزها: الإجراءات الروتينية وقلة الفرص المتاحة لحضور الندوات والمؤتمرات العلمية ونقص الدورات التدريبية ، وكذلك وجود معوقات تقنية أبرزها: ضعف الصيانة والمتابعة للأجهزة ونقص الأدلة الإرشادية الموضحة لآليات تطبيق الإدارة الإلكترونية، وأيضا وجود معوقات بشرية أبرزها: ضعف مهارات اللغة الإنجليزية والنقص في عدد الإداريات المتخصصات في تشغيل وصيانة أجهزة الحاسب، ونقص الوعي بأهمية الحماية والأمن المعلوماتي، بالإضافة إلى وجود معوقات مالية أبرزها: محدودية دور القطاع الخاص في المساهمة المالية والعينية، وضعف الدعم المالي المخصص للبحوث والدراسات ذات الصلة بمجال تقنية المعلومات وبرامج التدريب. وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في معرفه بعض العوامل البيئية الداخلية المؤثرة علي تطبيق الإدارة الإلكترونية ، ويختلف البحث في تناولة العوامل الخارجية.

٨- دراسة ؛ العاجز ،(2011م):

هدفت الدراسة إلي معرفه دور الثقافة التنظيمية في تفعيل تطبيق الإدارة الإلكترونية في وزارة التعليم العالي ، وقد أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدمت الإستبانه كأداة لجمع البيانات ، ثم الحصر الشامل وبعد تحليل البيانات أظهرت الدراسة أن للثقافة التنظيم دور هام وفعال في تطبيق الإدارة الإلكترونية . وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في معرفه دور الثقافة التنظيمية في تفعيل نشر الثقافة الإلكترونية كونها غاية تساعد علي تطبيق الإدارة الإلكترونية.

٩- دراسة ؛ شبلي ، (2011م):

هدفت إلي التعرف علي واقع الإدارة الإلكترونية في الجامعة الإسلامية بغزه واثرها علي التطوير التنظيمي من خلال دراسة ثلاثة محاور تطوير الهيكل التنظيمي ، تنمية الموارد ، توظيف تكنولوجيا المعلومات في الجامعة ، وقد توصلت الباحثة إل إدراك العاملين في الجامعة إلي مزايا الإدارة الإلكترونية في العمل الإداري منها السرعة وفي انجاز العمل ، وتوفير الجهد والتكلفة ، بالإضافة إلي وجود معوقات لتطبيق الإدارة الإلكترونية

منها نقص الحوافز التشجيعية ، ونقص الإمكانات المادية والمالية ، والبشرية. وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في كيفية قراءه ملامح الواقع لمدى جاهزية الجامعة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.

١٠- دراسة ؛ مسكراو (MC Craw,1999):

هدفت الدراسة إلى معرفة المعوقات المالية لتطبيق الحكومة الإلكترونية على المكتبات داخل الجامعات الأمريكية ، وشملت عينة البحث عدد من العاملين في المكتبات الجامعية ، وبعد تحليل البيانات أظهرت الدراسة عدد من النتائج لعل أهمها: أن نقص التمويل الكافي ومشكلة تدريب المستخدمين علي الدخول لمواقع الحكومة والمؤسسات خاصة أن الحكومة لها طرقها ونظمها الخاصة ، والمنافسة الشرسة من جانب القطاع الخاص تُعد من أهم معوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية في هذا المجال كما توصلت الدراسة إلى أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لإيجاد مدخل مجاني للمعلومات الإلكترونية وتطبيق الحكومة الإلكترونية في مؤسساتها يحتاج إلى ابتكاريه وطرق تفكير جديدة عن دور المعلومات . وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في معرفه العوامل البيئية الداخلية ولخارجية المتعلقة بجانب التمويل المالي.

١١- دراسة ؛ مارسين وآخرون ،(Mara sin, & others ,2008):

هدفت الدراسة إلي توضيح طرق إزالة المعوقات وطرق التغيير المستخدمة بواسطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتطبيق استخدامات الانترنت وتكنولوجيا المعلومات في أعمالها ،وتم دراسة وتحليل بيانات ٣٢ شركة من شركات القطاع الصناعي للشمال الشرقي للملكة المتحدة ، والمشاركة في مبادرة تبني العمل بتكنولوجيا الانترنت وتم استخدام نموذجين للتغيير هما النموذج التقليدي والنموذج التطويري في تحليل طرق تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم العمل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبعد التحليل البيانات أظهرت الدراسة عدة نتائج لعل أهما : وجود عدد من المعوقات التي تحول دون تبني هذه الشركات لمبادرات العمل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي : معوقات ثقافية وإدارية مثل الخوف من التكنولوجيا ومقاومة التغيير، ومعوقات مالية: وخاصة في بداية التطبيق حيث تكون التكلفة مرتفعة ، ومعوقات تقنية مثل الخصوصية والسرية وقلة الخبرات التقنية ، بالإضافة إلى إن قلة الوعي بمزايا وفوائد استخدام التكنولوجيا الجديدة يعد من المعوقات التي تحول دون تبني مبادرات العمل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه القطاعات. وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدارسة من كونها قدمت المعوقات وكيفيه إزالتها في تقديم ملامح الرؤية المستقبلية ومحاولة تحويل نقاط الضعف والتهديدات إلي فرص وقوه.

وقد استفاد البحث الحالي من الدراسات المحلية والعربية في معرفه بعض العوامل البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة علي تطبيق الإدارة الإلكترونية .

اولاً : العوامل البيئة الداخلية :

١ – الثقافة التنظيمية:

تعاني الإدارة الجامعية في اليمن ومنها جامعة إب من غياب الفهم الكامل لمعني الأساليب الإدارية الحديثة والبيروقراطية في العمل الإداري والروتين التعقيد الوظيفي وكثره الأوراق المطلوبة لعمل ما وكثرة التوقيعات ، وتضخم الهياكل الإدارية وتقادم النظم الإدارية والمالية ،(بشر، ٢٠٠٤م)،(مطهر ، ٢٠٠٥)،(العبيدي ، ٢٠٠٣م) ، بالاضافه إلي ضعف التنسيق بين الوحدات الإدارية مما يؤدي إلي عدم الوضوح والشفافية في الأعمال الإدارية ، وجمود القوانين وعدم تغيرها وعجزها عن مسايره العصر وغياب الرؤية والرسالة الإستراتيجية الواضح التي تنطلق منها الجامعة ، وغياب برامج التوعية الإعلامية الهادفة لنشر الثقافة ،(السماوي،٢٠١١) ، والمركزية المفرطة في الهياكل والنظم والإدارية المعمول بها في الجامعة وغياب التشريعات والقوانين المنظمة لها ،(البعداني ، ٢٠١٥م) ، ونظراً لضخامة التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم الجامعي اليمني ومنها جامعة إب ، فانه لم يعد من الممكن مواجهتها بالطرق التقليدية نتيجة التطورات المتسارعة في التكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام ، لذا أصبح من الضروري أعاده النظر في الأساليب التقليدية في ظل عالم التقنية وعصر المعلومات.

٢- **القبول والتسجيل** : نتيجة لتزايد أعداد الطلبة كل عام الملتحقين في الجامعات اليمنية ومنها جامعة إب ولحرص جامعة إب ،(وان كان ليس بالشكل المطلوب) لتقديم خدمات سريعة والاتصال والتواصل بين الجامعة وطلبه وبينها وبين المؤسسات والجهات الرسمية وغير الرسمية فقد حرصت الجامعة علي تشغيل نظام معلومات آلي بنيابة شؤون الطلاب واستفادت من كل جوانب وظهرت مخرجاته من خلال برنامج التنسيق والمفاضلة ونظام السجلات الإلكتروني ، وإصدار البطائق الجامعية الإلكترونية ومتابعه أحول الطالب فعلياً وتصدير النتائج إلي موقعها علي الانترنت ، وهناك الكثير من المعاملات التي تتزامن مع فتره القبول والتسجيل كنقل القيد وإيقاف القيد ، وأعاده القيد ، والانسحاب من والي ألجامعه وغيرها من المعاملات الكثيرة والهامة جداً إثناء وبعد فترة القبول والتسجيل وجميعها تتم بشكل يدوي ويحتاج إلي وقت طويل جدا علي مستوي الطالب الواحد وهو أمر معرقل جدا للقبول والتسجيل ،(الموقع الرسمي لنيابة شؤون الطلاب علي الانترنت ، تطوير إستراتيجية جامعة إب ،2014م).

٣- **التدريب والتأهيل:** يعتبر العنصر البشري أثمن مورد لدى الإدارة والأكثر تأثيراً في الإنتاجية على الإطلاق ، وقد تبنت الإدارة في كثير من المنظمات اليوم مبدأ الاهتمام بالبشر كأحد المؤثرات القوية التي تعطي ميزة تنافسية خاصة مع دخول القرن الواحد والعشرين والذي يركز على اقتصاد المعرفة ويعتبر أن إنتاجية رأس المال البشري

أو رأس المال الفكري، هي المحك في إطالة بقاء أي منظمة ناجحة تحقق أرباحاً في السوق ، وأساس اقتصاد ناجح في العالم ، وأصبحت القوة الدافعة لتلك المنظمات هي الأفراد ذوي المعرفة والذكاء والمهارات التي تتلاءم ومتطلبات القرن الحالي ،(البعداني ، 2012م،160). أن ضعف إعداد وتدريب العالمين يعد من معوقات استخدام الحاسوب ، ويعود ذلك إلى عدم وضع نظام واضح ومحدد للتدريب ومعروف لدى جميع العاملين بالمنظمة يرتبط بنظم المعلومات المتبعة في هذا الحال ، بالإضافة إلى عدم ربط التدريب للتطور الذي يحدث لتلك الأجهزة ونظم معلومات الحاسب الآلي ، ولعل عدم الاهتمام بتكوين كوادر تدريبية قادرة على استخدام نظم المعلومات وتدريب العاملين عليها ، من خلال برامج متقدمة وإرسال بعثات العاملين إلى الجامعات ومراكز التدريب بالخارج ، يعد من أكثر معوقات تطبيق استخدام الحواسيب في المنظمات وبتالي فالتدريب والتأهيل للكوادر البشرية في المجال الإداري علي كافه المهارات الإدارية الحديثة والمتطورة والذي يؤدي بطبيعة الحال إلي مواكبه التطورات الحديثة (العفيري والشاوش ،2016) ، فالجامعات اليمنية ومنها جامعة إب تعاني من نقص في برامج التأهيل والتدريب ونقص الاهتمام بهذا الجانب من قبل القيادات العليا في الجامعة والذي نتج عنه نقص في عدد الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة والقادرة علي اللحاق بركب التقدم، (خشافه ،2006)،(السماوي،2011).

٤- **التمويل:** إن الموارد المادية والمالية في الجامعات اليمنية ومنها جامعه إب بشكلها الحالي بحاجة إلى إعادة النظر في توزيع واستخدامها الاستخدام الأمثل وتوفير احتياجات الجامعات من الوسائل والآليات المختلفة التي تمكنها من أداء مهامها الإدارية بالوجه المطلوب ، ويفيد تقرير التنمية الإنسانية العربية بأن التعليم العالي في معظم البلدان العربية تتأثر نوعيته بانخفاض الإنفاق ومن ثم الموارد المتاحة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس والعاملين ، وأن التوسع الكمي في نشر التعليم العالي جاء على حساب نوعية التعليم وجودته ، ومن الملاحظ انخفاض الموارد المخصصة للعمليات التشغيلية في الجامعة ، وكذلك قلة الإنفاق المخصص للتدريب والتأهيل والدراسات والأبحاث والذي ينعكس سلباً على أداء العاملين بالكفاءة والفاعلية المطلوبة ، واعتماد معظم الجامعات علي الموازنة التقليدية مع وجود موازنات مبرمجة ،(البعداني ،2012م، 167)، وهذا الأسلوب قد نجح في العديد من جامعات العالم المتقدم بحيث يمكن للجامعة أن تخطط لبرامجها وفقاً للإمكانيات المتاحة ونوع البرامج المقدمة ، ومسئولية الجامعة في البرنامج تخضع لأسلوب الموازنة المبرمجة وتوزع مصادرها المالية على البنود الآتية : الكلفة التكنولوجية ، والكلفة الإدارية ، والكلفة الشخصية ، وكلفة التشغيل ، وكلفة الصيانة والنقل ، ومن الملاحظ بأن الموازنة المبرمجة تشمل مخصصات مالية للجانب التكنولوجي (بكير وقطران،2009)، و ذلك يستدعي من الجامعات اليمنية استغلال ما هو متاح من مصادر وتمويل وإيرادات

بشكل سليم ومتوازن، فضلاً عن تبنيها الأساليب التكنولوجيا الحديثة والمتطورة والتي توصلها بالعالم المحلي والخارجي وإمكانية الشراكة مع القطاع الخاص والمنظمات العالمية والتي تعتبر مصادر تمويلية تدعم الجامعة،(البعداني،٢٠١٥).

٥- **البحث العلمي** : مازال البحث العلمي نشاطاً هامشياً يقوم به الإفراد أو الجامعات ، ولا يشكل نظاما ديناميكا يترابط مع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى،ويقتصر علي البحوث العلمية والأكاديمية المرتبطة بالدراسات العليا ، وبحوث الترقية العلمية لأعضاء هيئة التدريس وبالرغم من تزايد عدد مراكز البحوث بالجامعات الحكومية والتي تصل إلي (٢٧) مركزا بحثياً ، إلا أن واقع البحث العلمي ما زال يعاني من العديد من المعوقات أهمها : غياب دور مراكز الأبحاث في الارتقاء بمستوى أداء وإنتاجية ميدان العمل والإنتاج، وانحصار هذه المراكز في المجالات الإنسانية والاجتماعية ، وضعف البحث العلمي المتقدم والمرتبط بالنواحي التقنية ودروها في التنمية البشرية ،(فيروز،٢٠١٢م)، وكما لاتزال الجامعات اليمنية تعاني من إشكالية في توجيه البحث العلمي إلي أغراض تخدم التنمية ، ولعل من أسبابها الصعوبات المحلية التي يواجهها الاقتصاد اليمني في عمق بيئته الهيكلية والأنتاحية والخدمية ، ويعتمد علي التقليد أو الاستيراد للحلول من الخا رج ، وعندما يقوم الباحثون بالدراسات والبحوث التطبيقية والتجارب ، فإنهم يصدمون بالإمكانات ضعيفة ، وعدم توفر موارد التمويل اللازمة ، وعدم جود تشجيع كافي من الجهات المسؤوله عنهم مما يجعلهم في مأزق وإحباط معنوي ، وإذا تحققت اكتشافات علمية أو اختراعات ملموسة ، فانه لاتوجد استجابة إزاء تطوير إعمالهم الإبداعية والمبتكرة ،(العفيري ،٢٠١٤) ، بالتالي فتوفر قنوات اتصال باستخدام الأساليب التكنولوجيا الحديثة وبما يمكنها من التنسيق والتعاون بين الجامعات مع بعضها وبينها وسوق العمل بما يخدم البحث العلمي.

٦- **خدمه المجتمع:** إن للجامعات دوراً كبيرا في تنمية المجتمع وتطوره وهو أحد أهدافها الأساسية ، والعلاقة ببن الجامعة والمجتمع علاقة تبادلية جدلية بمعنى أن ما يصيب المجتمع من مشكلات أو مظاهر للفساد المادي والمعنوي ، أو أي تغيير يحدث في المجتمع ينعكس علي الجامعة ، وبرامجها والعكس صحيح ، وبالتالي التغيرات المتسارعة في المعرفة العلمية والتكنولوجيا بكافة أنواعها في العالم المتقدم ، تفرض حدوث تغيرات وتطورات بنفس الدرجة في دور الجامعات والتعليم العالي،(الفقيه ، 2004م) لأجل مواكبة هذه التغيرات لاستيعابها في المؤسسات التربوية والاستفادة منها في التنمية المجتمعية ، لذلك على الجامعات تبني أساليب ومفاهيم حديثة حتي تحصل علي ثقة أفراد المجتمع ، لتخلق المنافسة بين الجامعات وهذه المنافسة ستنعكس إيجابياً على نمو وتحسين المجتمع فتعد خدمه المجتمع وظيفة رئيسيه من وظائف الجامعات اليمنية وعلي الرغم من وجود عدد من

المراكز المعنية بتقديم هذه الخدمات ، إلا أن الواقع يشير إلي غياب دورها في تقديم خدماتها للمجتمع بما يسهم بربط المجتمع بأخر المستجدات من اجل تحقيق التنمية المستدامة.(البعداني ، ٢٠١٥م).

ثانياً: العوامل البيئية الخارجية المؤثرة علي تطبيق الإدارة الإلكترونية:

نتيجة لسرعه التغيرات الهائلة التي يشهدها عصرنا الحالي والتحولات العالمية والمحلية والإقليميةٍ ، والتي لها اثارها علي جميع المنظمات والمؤسسات في المجمتع اليمني بشكل عام والجامعات بشكل خاص وجامعة إب منها وذلك ان التحديات تمس التعليم والعمل وتتفاعل معها، وتشكل اتجاهين ومن اهم هذه التغيرات والتحديات

١- العوامل البيئية الخارجية العامة:

١- ١ تحديات العولمة : إن التحدي الذي نواجهه اليوم هو حتمية التحول إلي مجتمعات يرتبط فيها ثلاثي العلم والتكنولوجيا والتنمية، بحيث تكون المجتمعات قادرة علي التعامل مع التكنولوجيا كمحرك فعال للتطور يبعدنا عن خطر التخلف والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لذا أصبح من المحتم مواجهة المتغيرات المتعددة التي يموج بها العالم اليوم(البعداني ، ٢٠١٣م)، ويعد التعليم من اهم الوسائل لمواجهه المتغيرات الهائلة والتحديات الكبيرة و بناء الشعوب ، ولا يمكننا أن نتعلم بكفاءة بعيدا عن تقنيات التعليم العصري بكل منافعها وفوائدها الجديد، ولان سمه العصر الذي نعيش فيه هو سرعه التغير فإن الجامعات اليوم وبصفه مستمرة ودورية تحتاج إلي تطوير أدائها حتي تقف علي الجديد من العالم ولا يمكننا معالجه تحديات اليوم والغد في شتي المنظمات بنمط إدارة الامس او النمط التقليدي لذا تسعي معظم الجامعات في مختلف الدول لتحقيق أهدافها وبلوغ غاياتها والوصول إلي المكانة العلمية المتميزة بين مخلتف جامعات العالم من خلال دورها القيادي بالإسهام بعلميات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافيه للمجتمع واستمرارية مظاهر التنمية والتقدم في كافه أوجه الحياة فيه(قطران ،٢٠١٤).

٢- ١ تحديات المعرفه : أصبح النمو اليوم مرهوناً بما تمتلكه الدول من مخزون معرفي ، وتتوقف قدرتها علي الإسهام في إنتاجه وتطوير واستخدام المعرفه بكفاءة في زيادة قدرة المجتمع علي إنتاج السلع والخدمات القادرة علي اختراق أسواق ومنافسه مثيلاتها من المنتجات بدرجه عالية من الجودة ومن اجل أن ننافس الدول بشكل عام واليمن بشكل خاص عليها ان تعمل علي توفير التعليم الجامعي وتحويله إلي أشياء ملموسة من خلال تأهيل الخريج تأهيلاً جيد للالتحاق بسوق العمل ،باعتبار المقياس في مجتمع المعرفة هو جدوى التعلم او العائد من التعليم علي الفرد والمجتمع وهذا يستدعي ضرورة تطوير قدرات الجامعات ومراكز البحث التابعة لها كي تتحول من مجرد مؤسسات ناقله للمعرفة إلي مؤسسات منتجة لها ، وذلك بدعمها

بشكل قوي ومستمر لكي تشارك بفاعلية في استنبات المعرفة عموماً ، والمعرفة العملية خصوصاً ، وتطويرها ، واستخدامها في التعليم والتعلم ، واستخدام ذلك كله في زيادة الإنتاجية ، وأحداث التنمية الشاملة ،(مطهر ، ٢٠٠٥).

٣-١ التحديات التقنية والمعلوماتية: تواجه مؤسسات التعليم العالي في اليمن العديد من التحديات التي فرضها تقدم الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فلكي تحافظ هذه المؤسسات علي البقاء والاستمرار يجب أن تواكب بكل ما هو جديد ، فالجامعات التي لا تستخدم التكنولوجيا الحديثة في جميع مرافقها من خلال توفير العدد الكافي أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الانترنت وغيرها من متطلبات التكنولوجيا فإنها ستبقي تلهث وراء الجامعات المتطورة التي استخدمت التكنولوجيا لمواجهة متطلبات عصر الانفجار المعرفي والمعلوماتي (قطران،٢٠١٤) ، وبالتالي فقد جعل الأخذ بالأساليب والوسائل الحديثة للتطوير شيء حتمي أمام الجامعات اليمنية بحيث تأخذ بها لتحقيق الأهداف المرجوة بيسر وسهوله بعيدا عن التعقيدات المختلفة حيث تشير أدلة كثيرة إلي إن واقع الأساليب التقليدية المتبعة حاليا في الجامعات اليمنية نتج عنه مشكلات عديدة قصور في الأداء مما أدي إلي ضعف أداء الجامعة للرسالة العلمية المناطة بها ، وضعف آليات منظومة العمل الإداري الفني (البعداني ، ٢٠١٣ م) .و لعل معايشة الباحثة لواقع الأداء الإداري في جامعة إب ، فقدت لاحظت ان هناك تدني كبير في الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأسلوب إداري حديث في تفعيل وتطوير الأداء الإداري والفني في الجامعة .

٤-١ التحديات الاقتصادية: تشير نتائج دراسة الريمي ،(٢٠١٣م)، إلي أن الاقتصاد اليمني يعاني من تدهور وتراجع ملحوظ ولعل أهم أسباب ذلك التدهور هو أن الاقتصاد اليمني لم يسعي إلي توظيف تكنولوجيا المعلومات ولاتصالات في عمله حيث كشف النتائج هذه الدراسة عن وجود علاقة قويه بين التقدم الاقتصادي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم ، فسر نجاح التجربة الكورية والهندية والماليزية والصينية يعود إلي تركيزها علي الكادر البشري والسعي الحثيث لتأهيل هذا الكادر تأهيلاً يلبي متطلبات العصر الحديث من التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات وتحقيق التنمية المستدامة ، فالبلدان التي ستعجز عن اللحاق بركب الثورة الرقمية أو التي تلحق بعد فوات الأوان ستفقد قوتها الاقتصادية التنافسية وحصتها في السوق وتدني دخلها الوطني، مما يعني حدوث المزيد من الاضطرابات والمشاكل لذا سعت دول كثيرة للاستفادة من نتائج الأبحاث الاقتصاديه الداعية للرفع من المستوي التكنولوجي المتمثل بتطويع التكنولوجيا والمعلومات كشرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي .

٢-العوامل البيئية الخارجية الخاصة:-

التحديات السياسية والتشريعية القانونية:لا شك إن الجامعات كغيرها من المؤسسات الحكومية مسيرة بفعل القوي والعوامل السياسية أكثر من أي عوامل أخري ، فكونها تتلقي الدعم من الدولة فهي أقوي أدواتها في إعادة إنتاج النظام السياسي حتي وان وجدت أهداف أخري، فتتم في إطار القوي السياسية وأهدافها وعلي الرغم من أن قانون الجامعات اليمنية قد نص بان الجامعات شخصية اعتبارية واستقلالية مالية وإدارية ، إلا أنها تواجهه تحديات سياسية ناتجة عن تدخل بعض الوزارات الحكومية في نشاطها ، وتعيين القيادات الأكاديمية والإدارية من قبل الأحزاب السياسية الحاكمة ، وتدخل الحكومة المباشر في سن التشريعات الخاص بأنشطتها ، وفرض المركزية مفرطة ونزعه تسلطية من قبل الحكومة مما أي إلي تضييق مساحة الحرية والشفافية لكل جامعة في صنع سياساتها وقراراتها وفق خصوصيتها ، وإلغاء حق تميز كل جامعة باختيار البناء التنظيمي والهيكلي المناسب لها ، ووجود كوادر أكاديمية وإدارية غير كفؤة ، والتقيد بإجراءات الإنفاق وفق البنود المحدد من الموازنة العامة للدولة ، وتشريعات وقوانين غير منسجمة مع وظائف الجامعة وأنشطتها ، وفقدان روح المبادرة والتطوير والإبداع ، (العفيري ، ٢٠١٣)، وعلي الرغم من أن قانون الجامعات اليمنية قد تضمن أهدافاً تتعلق بالتنمية البشرية خلال تأهيل الكوادر وتطوير المعارف الإنسانية وإكساب المهارات وتقديم الخدمات للمجتمع إلا أن الجامعة تواجه تحدياً ناشئاً عن غموض وعمومية في مستوي التصور لتلك الأهداف مما أدي إلي ضعف تأثيرها في واقع الممارسات للوظائف الجامعة التدريسية والإدارية وخدمة المجتمع وعدم ربط برامجها ومخرجاتها بمتطلبات التكنولوجية الحديثة ، ولمواجه تلك التهديدات يتوجب علي الدولة تفعيل السياسات والقوانين والتشريعات التي تساعد علي تهيئة الظروف الملائمة لنشاط واستقلاليه الجامعات اليمنية ، وتطوير سياسات وتشريعات وقوانين تدعم الجامعات اليمنية علي التميز ، وتنمية الإبداع والابتكار والتطوير ،وتنويع مصادر تمويلها ، وذلك من خلال تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وربط الجامعة بسوق العمل (البعداني ، ٢٠١٥).

تحليل البيئة الداخلية والخارجية لجامعة إب:

حصلت الباحثة علي البيانات التي من خلالها تم تحليل البيئة الداخلية والخارجية من خلال :

عرض العوامل البيئية الداخلية والخارجية – نتائج الدراسات السابقة المحلية – معايشة الباحثة لواقع العمل الإداري في جامعة إب ولمده طويلة نسبياً – مراجعة دراسات وأبحاث واستراتيجيات محلية تهدف لتحليل البيئة الداخلية والخارجية لجامعة إب والجامعات اليمنية كإستراتيجية جامعة إب للعام ٢٠١٦م وأطروحة فيروز (٢٠١٢م) وغيرها – قيام الباحثة بإجراء مقابلة مع بعض القيادات والعاملين في جامعة إب ممثلة بنيابة شؤون

الطلاب مركز نضم المعلومات كونه من اكثر وحدات الجامعة التي تعمل بشكل فعلي ببعض تطبيقات الإدارة الالكترونية في عملها ، بالإضافه لبعض القيادات في الإدارة العامة (رئاسة الجامعة) وكلية العلوم (كون الباحثة تعمل فيها) ، بالإضافة لما ذكره الموقع الرسمي لنيابة شؤون الطلاب عن تجربتها مع النظام الالي ، وبتالي فإنه يمكن حصر نقاط القوه والضعف والفرص والتهديدات المؤثر علي تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب كما موضح في الجدول الاتي:-

جدول (١) يوضح نقاط القوه والضعف والفرص والتهديدات

نقاط القوه	نقاط الضعف
• التزام الجامعة بالتوجهات العامة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار الخطة العامة للدولة وتوجهاتها . • وجود بعض الكفاءات الأكاديمية والإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة علي استيعاب تطبيقات الإدارة الإلكترونية . • توجه لدى الجامعة لحوسبة أعمالها كتدشين الموقع الرسمي للجامعة والنظام الآلي في نيابة شؤون الطلاب . • توافر موارد مالية ذاتية كتعلم النفقة الخاصة والتعليم المسائي والتي من الممكن ان تساعد بإدخال تطبيقات الإدارة الإلكترونية ف بالعمل الجامعي. • وجود علاقات بين الإداريين والقيادات ملائمة. • امتلاك الجامعة لإستراتيجية واضحة ودقيقة . • مباني ذات مساحة واسعة .	• غياب دور الإعلام الجامعي الذي يساعد في نشر ثقافة الإدارة الإلكترونية . • ضعف في تخصيص ميزانية محددة لدعم تطبيقات الإدارة الإلكترونية . • ندرة دعم الجامعة للمشاريع الابتكارية . • المركزية المفرطة في الهياكل والنظم الإدارية المعمول بها في الجامعة. • تقادم التشريعات والأنظمة واللوائح المعمول بها في الجامعة وقلة ملائمتها مع تطبيق الإدارة الإلكترونية. • غياب تفعيل نظام الحوافز والمكافآت المادية المشجعة للعاملين علي تطبيق الإدارة الإلكترونية. • ضعف تنوع مصادرة الدخل الذاتية. • ضعف في البنية التحتية اللازمة للتحول لتطبيقات الإدارة الإلكترونية . • النقص في دعم برامج التأهيل والتدريب الفني للعاملين بالجامعة علي تطبيقات الإدارة الالكترونية. • قله الدافعية لدي بعض القيادات للبدء بتبني مشروع تطبيق الإدارة الإلكترونية . • غياب نظم وقواعد بيانات ومعلومات دقيقة وصحيحة ومتكاملة تنطلق منها الإدارة الإلكترونية. • مقاومة بعض العاملين في الجامعة لتغير والتوجه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية خوفاً على وظائفهم ومصالحهم. • تقادم أجهزة الحاسوب الموجودة حالياً في الإدارات الجامعية وعدم مناسبتها للتكنولوجيا الحديثة. • التكلفة الباهظة لمستلزمات إدخال تطبيقات الإدارة الإلكترونية .

الفرص	التهديدات
• حصول جامعة إب علي المركز الأول بين الجامعات اليمنية للعام ٢٠١٧م حسب تقرير مجلس الجودة والاعتماد الأكاديمي . • الموقع المتميز جغرافياً . • سمعه طيبة. • وجود بعض من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية الداعمة للمشاريع التنموية بالقرب من الجامعة الصندوق الاجتماعي. • وجود بعض من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية الداعمة للتدريب والتأهيل في مجال التقنيات الإلكترونية الحديثة . • إنشاء البرنامج الوطني لتقنية لمعلومات منذو عام ٢٠٠٢م. • زيادة لحاجة لدور الجامعة في تدريب وتنمية كوادر بشرية مؤهلة. • حرص الدولة علي دعم عمليه التنمية في مختلف مستوياتها بما يتيح الفرصة أمام الجامعات لتنمية الأداء الإداري بتطبيق الإدارة الإلكترونية .	• انقطاع التيار الكهربائي الحكومي بشكل مستمر مما يحول دون استخدام أجهزة الإدارة الالكترونية في جامعة إب. • الاضطرابات الأمنية والضغوط المجتمعية والسياسية. • انقطاع الرواتب. • تدهور الوضع الاقتصادي في اليمن يقلل من الموازنة المخصصة لسياسة تنمية الأداء الإداري في الجامعات اليمنية. • وجود فجوة بين جامعة إب ومنظمات المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية الاخرى. • المركزية الشديدة من قبل الدولة علي جامعة إب. • تركز تمويل التعليم الجامعية علي الجانب الحكومي في ظل غياب التنسيق بين جامعة إب والقطاع الخاص. • استقطاب القطاعات الخاصة للكفاءات المتخصصة في مجال تطبيقات

• مشاركة الجامعة لمؤتمرات وندوات وورش عمل تدعم التوجهة لتطبيق الإدارة الالكترونية. • وجود خطة إستراتيجية تتبني الإصلاح الإداري بالتقنيات الإلكترونية الحديثة الذي تتبناه الحكومة بالتعاون مع منظمات الدولية. • وجود إستراتيجية وطنية لتطوير التعليم العالي. • توجهه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نحو تطوير منظومة التعليم والأداء الإداري بالوسائل والأساليب التقنية الحديثة. • عقد بروتوكولات والاتفاقيات بين الجامعات اليمنية والإقليمية ودولية في مجالات متعددة منها تطوير الأداء الإداري بأخر ما توصلت إلية تكنولوجيا المعلمات والاتصالات ومنها الإدارة الإلكترونية .	التقنية الحديثة. • التطورات الهائلة والمتسارعة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات . • استثمار جامعات منافسة محلية وخاصة لبرمج الإدارة الالكترونية.

الـــــرؤية : تتطلع جامعة إب لتطويع الإدارة الإلكترونية في العمل الإداري بما يخدم العملية التعليمة التعليمة للوصول لرضاء المستفيدين من الجامعة وتحقيق الميزة التنافسية لدعم التنمية خلال الفترة (2018-2027).

الرســـــالة : تسعي جامعة إب للتميز الأداء الإداري من خلال غرس ثقافة الإلكترونية ملائمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية ، وتحقيق الجاهزية الإلكترونية للإدارة والمجتمع. جدول يوضح الغايات والأهداف والخطط التنفيذية ألازمه لتطبيق الإدارة الإلكترونية. **جدول (٢) يوضح الغايات والأهداف الاستراتيجية الخطط التنفيذية .**

الغايات الإستراتيجية	الأهداف	الخطط التنفيذية
غرس الثقافة الإلكترونية لخلق بيئة عمل مناسبة .	❖ التأكد من دعم القيادات العليا في جامعة إب لتطبيق مشروع الإلكترونية.	• صياغة إستراتيجية تغير الإدارة الجامعة إلي إدارة إلكترونية. • وضع خطط تنفيذية لبدء مشروع تطبيق ألإدارة الإلكترونية. • قيادة اجتماعات دورية لمراجعة كافه الخطط والانشطه والبرامج والقرارات المتعلقة بتطبيق ألإلكترونية لضمان الجودة في مختلف مجالات العمل الإداري والأكاديمي. • حرص القيادة عل بالتغير الشامل لكافه عناصر النظام ولكافه عمليات الإستراتيجية التي تحقق قيمة مضافة. • قيام قيادات الجامعة بالتشجيع والتحفيز المادي والمعنوي لعاملين من أجل الانتقال لتطيق الإدارة الإلكترونية. • عقد دورات تدريبية يشترك بها قيادات الجامعة (كنموذج يحتذي به) والقيادات والوسطي والعاملين والدعوة لها بشكل موسع.
	❖ تفعيل دور العمل الإعلامي الجامعي والمجتمعي.	• إقامة دورات وندوات وورش عمل ومؤتمرات لتوعية بماهية وأهمية وفائدة ودور الإدارة الإلكترونية في عمل الإداري الجامعي والترويج لها إعلامياً . • عمل حملة ترويج إعلامية عبر وسائل الإعلام الاجتماعية كإذاعة إب (عمل فلاشات إعلانية)أو الإعلام الجامعي عبر الموقع الرسمي للجامعة علي الانترنت ، وعبر وسائل التواصل الاجتماعية كالفيش بوك وعمل هشتاك بالإضافه للانشطةالطلابية كالمسرحيات التي تقام في ساحة الجامعة أو النشر عبر الباحث الجامعي.
	❖ نشر معتقدات وقيم	• انمية الشعور بالرغبة والدافعية للتغير نحو الأفضل.

	مساعدة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.	• تنمية الشعور بالثقة بالذات وعدم الخوف من إتباعهم التكنولوجيا. • تنمية الإحساس لدي العاملين بأهمية كل فرد منهم. • تنمية الشعور بالمسؤولية . • تنمية الولاء والانتماء لدي العاملين. • تعزيز العمل بروح الفريق.
التحقق من جاهزية الإدارة الإلكترونية في جامعة إب.	❖ توفير المتطلبات الإدارية .	• إصدار أو تعديل اللوائح والأنظمة القوانين لتتناسب مع تطبيقات الإدارة الإلكترونية. • تجهيز قاعدة بيانات وإحصاءات اللازمة للتخطيط للإدارة الإلكترونية. • إتباع هيكل تنظيمي أفقي بدل الرأسي لتجنب المركزية في اتخاذ القرارات. • تحديث الهياكل التنظيمية بما يتناسب مع تطبيق الإدارة الإلكترونية. • التنسيق بين الوحدات والأجهزة . • توحيد النظم توحيد النظم والأساليب و إجراءات العمل الإداري داخل الجامعة. • تخصيص أوقات لتدريب العاملين. • توفير أدلة ارشادية التي توضح آليات تطبيق الإدارة الإلكترونية.
	❖توفير المتطلبات البشرية.	• تدريب وتأهيل العاملين علي مهارات الأساسية لتطبيق الإدارة الإلكترونية. • توقير عدد كافي من (مدربين ، فنيين ، مبرمجين ، محللين ، تشغيل وصيانة الأجهزة) من اجل التحول لتطبيق الإدارة الإلكترونية. • استقطاب خبراء انظمة وبرامج الكترونية لدي وكلاء الأنظمة لتلافي أي خلل قد يطراء. • عقد دورات تزيد الثقة لدي العاملين بقدرتهم علي ممارسه تطبيقات الإدارة الإلكترونية . • إلمام العاملين باللوائح والأنظمة والقوانين والتشريعات المنظمة للعمل وفق الإدارة الإلكترونية.
	❖توفير المتطلبات الفنية (أجهزة ، برامج ، شبكات).	• توفير مصدر كهربائي مستمر كشراء مولدات كهربائية او الاشتراك مع كهرباء القطاع الخاص المتوفره حالياً في الاسواق. • توفير بنية تحتية متكاملة لتطبيق الإدارة الإلكترونية من (شبكات السلكية ، مواقع مكانية ، اجهزة حاسوب حديثة مع طاولاتها ، أجهزة مساندة، ..... لخ) . • توفير أجهزة بمواصفات موحده حتي يسهل الربط الشبكي بينها . • تصميم برامج وأنظمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية وتكون ذات حماية عالية حتي يصعب اختراقها. • تصميم قاعدة ونظم بيانات ومعلومات دقيقة ومتكاملة . • تصميم برامج تأهيل وتدريب للعاملين علي تطبيقات الإدارة الإلكترونية. • تقوية وتسريع شبكات الانترنت . • عمل صيانة دورية للأجهزة لضمان عدم فقدان البيانات.
	❖توفير المتطلبات المالية.	• عمل موازنة مالية عامة لتطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية بحيث تدعم : ○ متطلبات البنية التحتية. ○ مكافاءت التشجيعية للعاملين. ○ التدريب ولتأهيل. ○ دعم البحوث . ○ دعم العمل الاعلامي. ○ دعم استقطاب الخبراء.
	❖توفير المتطلبات الاجتماعية والبيئية	• العمل على خلق تعبئة اجتماعية مساعدة ومستوعبة لضرورة التحول للإدارة الإلكترونية ، وعلى دراية كافية بمزايا تطبيق الوسائل التقنية في الأجهزة الإدارية. • والاستعانة بوسائل الإعلام ، وجمعيات المجتمع المدني في دعم اللقاءات والندوات والتجمعات التحسسية الخاصة بنشر فوائد تطبيق الإدارة الإلكترونية .

		• لإعداد حصص تدريبية على استعمال الآلات التقنية في مختلف المستويات التعليمية(ثقافة تكنولوجية).
	❖تفعيل شراكه الجامعة مع القطاع الخاص ومنظمات الداعمة محلية والدولية .	• الاستفادة من الجامعات المتقدمة والتي سبق لها تطبيق الإدارة الإلكترونية وعمل خطط مشتركة لتبادل الخبرات خاصة في مجال تدريب العاملين. • تنسيق الجامعة مع المنظمات الداعمة للمشاريع التنموية من اجل تمويل مشروع الأدارة الإلكترونية من حيث : ○ تمويل الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي تعقدها الجامعة لتثقيف في مجال الإدارة الإلكترونية. ○ تمويل متطلبات البنية التحتية. ○ تمويل مكافاءت التشجيعية للعاملين. ○ تمويل التدريب ولتأهيل. ○ تمويل البحوث . ○ تمويل العمل الاعلامي.
	❖ تفعيل دور البحث العلمي	• عقد شراكات للحصول علي تمويل للبحث العلمي . • الاعلان عن البحث الممول في مجال الإدارة الإلكترونية للتشجيع. • تطبيق ما جاء في نتائج البحوث والدراسات في مجال الإدارة الإلكترونية. • دعم ابحاث الدراسات العليا. • تمويل مخصص لنشر الابحاث.

التوصيات:

في ضوء التحليل البيئي لجامعة إب ، وملامح الرؤية الإستراتيجية التي توصلت لها الباحثة ، فإن الباحثة توصي القيادات العليا وصناع القرار في جامعة إب بالآتي :

١- إعداد البرامج التوعية الإعلامية التي تهدف إلي نشر ثقافة الإدارة الإلكترونية بكل جوانبها من قوانين ، وتشريعات ، ولوائح ومبادئها ، وأهميتها ومميزاتها لجميع العاملين في الجامعة والمجتمع المحيط .

٢- تصميم برامج تدريبه متكاملة لجميع العاملين بالجامعة حتي تخلق كادر مؤهل وقادر علي التعامل مع تطبيقات الإدارة الإلكترونية في جامعة إب.

٣- استقطاب كفاءات قادرة على التعامل مع تطبيقات الإدارة الإلكترونية .

٤- وضع آلية جادة وجذرية للتعامل مع انقطاع التيار الكهربائي بشكل يومي ، وذلك بتفعيل بدائل الطاقة بشكل أساسي وثابت.

٥- تحديد ميزانية خاصة لتوفير البنية التحتية لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

٦- إعادة صياغة التشريعات والقوانين والأنظمة والهياكل حتي تتواءم مع تطبيقات الإدارة الإلكترونية في جامعة إب.

٧- فتح الجامعة باب المنافسة الخلاقة والمبدعة بين العاملين وذلك بوضع مكافآت مشجعة لإعطاء المقترحات والتصورات والفكر المبدعة لتطبيق الإدارة الإلكترونية وفق الموارد المتاحة

٨- ضرورة توجه مؤسسات التعليم العالي ومنها جامعة إب إلى تخفيف الاعتماد على الدعم المالي والحكومي، والاعتماد على المصادر الخارجية في أداء بعض خدماتها المساندة ، بمعنى أخر تفعيل شراكات الجامعة مع القطاعات الخاصة الداعمة .

المقترحات:

هذه الورقة العلمية قدمت رؤية إستراتيجية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب ووقفت عند الخطة التنفيذية كونها رؤية فقط لذلك اقترح باستكمال هذه الورقة العلمية وعمل مشروع لتطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب لتكتمل بذلك المصفوفة بمؤشرات الأداء والفترة الزمنية ، والمبالغ المالية ، والقائمين علي النشاط لبيداء بذلك تطبيق الإدارة الإلكترونية فعلياً علي ارض الواقع.